

تمهيد :

كلام النحاة عن القرائن كثير جداً هنا وهناك ، ومتفرق في كل باب ، فما من باب من أبواب النحو إلا لعبت القرائن فيه دورها ، من بيان محذوف ، أو إعراب كلمة ، أو غير ذلك ، وكلامهم هذا المتفرق في حاجة الى تنسيق ، وضم بعضه الى بعض ، بحيث يصبح ماثلاً برمته للقارئ وللباحث ؛ من ذلك قول ابن مالك :

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذف .

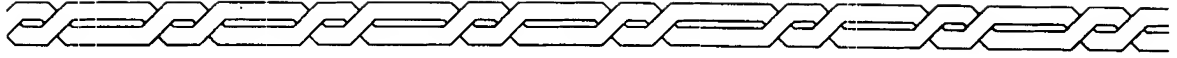
قال الأشموني : لقيام قرينة تدل نحو « وجاء ربك » أي أمر ربك<sup>(١)</sup> . وقد علق الصبان قائلاً : ونحو « الحج أشهر معلومات » أي حج أشهر معلومات وقوله تعالى ( ولكن البر من اتقى ) أي بر من اتقى<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم نرى ان المضاف إليه قام مقام المضاف في الإعراب ، وخص الإعراب بالذكر لأنه المقصود من هذا الفن<sup>(٣)</sup> . ١ هـ وفي باب الفاعل : قد يكون محذوفاً على ما ذهب اليه الكسائي ، أو ضميراً مستتراً راجعاً لما دل عليه الكلام ، أو لما دل عليه الفعل المسند اليه بقرينة السياق ، ومن الأول قوله تعالى ﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾ ومن الثاني قوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ، وقد يكون راجعاً لما دل عليه الحال المشاهدة كقول العرب : « إذا كان غدا فأتني » ، وقول سوار بن المضرب لما هرب من الحجاج :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا أخالك راضياً .

(١) الأشموني ٢٧١/٢ .

(٢) الصبان ٢٧١/٢ .

(٣) الصبان ٢٧٢/٢ باختصار .



ففي « بلغت » ضمير يرجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام ، وفي « يشرب » ضمير يرجع إلى الشارب المدلول عليه « يشرب » بطريق الالتزام ، وفي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع « بكان » وهو اسمها ، او فاعلها على تقدير النقصان والتام ، والتقدير فإن كان هو أي ما نحن عليه من السلامة ، وما تشاهد مني وقد دل عليه بقرينة الحال المشاهدة<sup>(١)</sup>

هذا ، ومواطن القرينة لا يمكن استقصاؤها ، في بحث متواضع كهذا ، وإنما أوردنا هنا أمثلة لتوضيح القول .

تعريف القرينة :

وقع تعبير النحاة عنها بما يفيد أنها والدليل مترادفان ، فهم يعبرون مرة بلفظ « قرينة » كما سبق القول ، ويعبر ابن هشام مرة « بالدليل » فيقول في شروط « الحذف » « أحدها وجود دليل حالي أو مقالي ، كقولك لمن رفع سوطاً « زيدا » بإضمار « اضرب » ولن قال لك من أضرب « زيدا » ، أي اضرب زيدا<sup>(٢)</sup> ويقول في الموضع نفسه في قوله تعالى ( وترغبون أن تنكحوهن ) فإنما حذف الجار فيها لقرينة ، وإنما

اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها<sup>(٣)</sup> ومن اختلاف التعبير بالقرينة إلى الدليل أو العكس صح القول عندي بأن القرينة هي : « الدليل الذي يبني النحوي عليه حكمه وصناعته من مقال أو حال أو غيرها مما يراه صالحاً لذلك »\*

أقسام القرينة :

يذكر ابن هشام ان من شروط الحذف وجود دليل حالي أو مقالي كما سبق ، ثم يعود فيقول : ان دليل الحذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي ، وهذا ما يختص بمعرفة النحويون ، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة<sup>(٤)</sup> . ولكن النحاة يعبرون بأن القرينة « لفظية » في نحو « ضربت موسى سلمى » ، وبأنها « معنوية » في نحو « أضنت سعدى الحمى »<sup>(٥)</sup> ونجد أنفسنا هنا وهناك أمام تقسيات شتى يتعذر في الظاهر من الأمر تبويبها ولكن يمكن لنا بعد تأمل تقسيمها على النحو الآتي معتمدين على ما ذهب اليه ابن هشام :

تنقسم القرائن إلى :

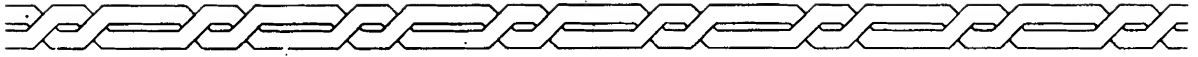
(١) التصريح ٢٧٢/١ ، الأشموني ٤٤/٢ .

(٢) المغني ٦٦٨/٢ .

(٣) المغني ٦٧٠/٦٦٨/٢ .

(٤) الأشموني والصبان ٥٦/٢ .

\* أما تعريفها لغة فتطلق على النفس والزوج ، وعلى أمور أخرى ذكرها اللسان . والدليل نظراً لمقارنته للمدلول صح إطلاق لفظ القرينة عليه .



أولاً : القرائن الصناعية : وقد عرفها ابن هشام بأنها ما يختص بعرفته النحاة ، وسيكون ، كلامي عنها مؤخراً .

ثانياً القرائن غير الصناعية : وهي أدلة المقال والحال ، واضيف اليهما نوعين هما : الأدلة العقلية ، والظرف اللغوي الذي يشمل اسباب النزول بالنسبة لأي الذكر الحكيم ، ولنبدأ بحول الله تعالى الكلام على القرائن غير الصناعية فنقول :

قرائن المقال :

هي قرائن السياق : لأن سياق الكلام يكون دليلاً على محذوف أو حكم بفاعلية أو مفعولية مثلاً ، ويقع كثيراً فيما يكون جواباً لنفي أو استفهام ، فمن النفي قولك . « بلى زيد » جواباً لمن قال « ما قام أحد » ومدلول القرينة هنا إضمار الفعل الذي رفع زيداً ؛ حيث إن الجملة هنا فعلية ، تقديرها « بلى قام زيد » ليطابق الجواب المجاب ، ولو قدر « زيد » مرفوعاً بالابتداء أي زيد قام لم . يطابق ، ومنه قول الشاعر :

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه

من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

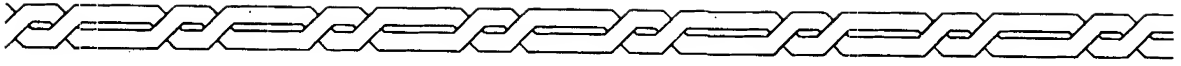
والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، على النحو الذي تبين في « بلى زيد » . وما وقع في

جواب الاستفهام ، ويقدر فيه التقدير السابق لتتم المطابقة ، قوله تعالى : ( ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ) والتقدير خلقنا الله على أن لفظ الجلالة فاعل لا مبتدأ ، وقد جاء صريحاً في قوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ) . وقد استشكل الدماميني على ذلك بقوله تعالى ( قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ) فقد جاء الجواب ( قل الله ينجيكم منها ) بجعل لفظ الجلالة مبتدأ ، وقد يجاب فيها أرى بأن التقديرين جائزان فيما إذا كانت جملة السؤال اسمية الصدر فعلية العجز ، فإن المطابقة تارة تكون للصدر ، وتارة تكون للعجز ، وذهب الجرمي وابن جني إلى أن المحذوف في قوله تعالى ( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ) في قراءة الشامي وابي بكر فعل الفاعل أي « يسبحه رجال » وحذف الفعل قياسي عندهما في هذا الموضع ، وذهب الجمهور إلى أن المحذوف مبتدأ ، والتقدير « المسبح له رجال »<sup>(١)</sup> .

ومن قرائن السياق ما سبق الحديث عنه في استتار الضمير الذي هو فاعل الفعل في نحو قوله تعالى : ( كلا إذا بلغت التراقي ) ففي « بلغ » ضمير مستتر دل عليه ذكر « التراقي » وجواب « إذا » وهو قوله جل شأنه « إلى ربك يومئذ المساق »<sup>(٢)</sup> وقد يكون سبب النزول من

(١) التصريح والشيخ يس ٢٧٣/١ .

(٢) التصريح ٢٧٢/١ وانظر يس أيضا واعراب القرآن للعكبري سورة القيامة .



القرائن التي تشير الى الضمير المذكور .

وقد تحذف صلة الموصول اعتماداً على ما سبق ذكره في السياق كحذفها في قول عبید بن الأبرص موجهاً خطابه لامرئ القيس :

نحن الألى فاجع جموعك ثم وجههم إلينا .

والقرينة هنا نوعان أولهما المناسبة والظرف اللغوي الذي قيلت فيه القصيدة وذلك أن قوم عبید قتلوا حجراً أبا امرئ القيس فتوعدهم بقوله :

والله لا يذهب شيخي باطلا

حتى أبيد مالكا وكاهلا .

فرد عبید وعيده ، وبين له أنه لن يقع ، فهذه قرينة ، والأخرى ما جاء في سياق القصيدة من معاني الفخر والشجاعة فقد قال في مطلعها :

إذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحينما أزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذباً ومينا هلاً على حجر بن أم قطام تبكي لا علينا . إنا إذا عض الثفاف برأس سعدتنا لوينا . نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا . هلاً سألت جموع كندة يوم ولوا أين أيننا أيام نضرب هامهم ببواتر حتى انحنينا وجموع غسان الملوك اتينهم وقد انطوينا

نحن الألى.....

واعلم بأن جياننا آلىن لا ينقضن ديننا . ولقد أبحننا ما حميت ولا مبيع لما حمينا. (١)

وقول البغدادي هنا إنه حذف الصلة لادعاء شهرتها غير سديد ، بل إنه ذكر الصلة هنا مرات منها : نحمي « حقيقتنا » وأبحننا ما حميت .. الخ ما ورد في النص .

وليس بشيء قولهم قد تحذف الصلة لغير دليل كقول الشاعر «بعد اللتيا واللتيا والتي» ، أي بعد المخطئة التي من فظاعة شأنها « كيت وكيت » ، وإنما حذفوا ليوهمو أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت عنه العبارة اهـ . فإن هنا دليلين على الصلة أولهما أنها حذفت نظير ما أثبتته بعد من الجملة الشرطية وقام البيت «إذا علتها أنفس تردت» فيقدر مع اللتيا فيهما « عظمت » وقيل « دقت » للتصغير والأول أولى لأن التصغير قديضير التعظيم (٢) وهذا من دلالات السياق . والدليل الثاني صناعي ، وهو التصغير الذي يراد منه التعظيم ، كما في قول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما : « كُنَيْف ملىء علماً » تصغير كنف وهو وعاء أداة الراعي ، وقول لبید :

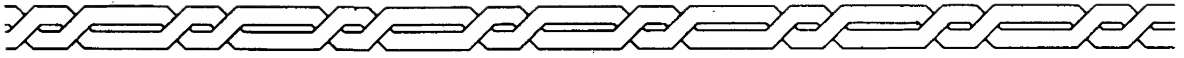
وكل أناس سوف تدخل بينهم

دويهة تصفرُّ منها الأنامل (٣)

(١) خزائن الأدب ١٨٥/٢ ١٨٦ المطبعة السلفية بالقاهرة .

(٢) المغني ٦٩٣/٢ .

(٣) الأشموني والصبان ١٥٧/٤ .



والرجز السابق للعجاج .

### القرائن الحالية :

من قرائن الحال المشاهدة ما سبقت  
الإشارة إليه من قول بعض العرب «إذا كان غداً  
فاتني» وقول سوار بن المضرب :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني  
إلى قطري لا أخالك راضياً<sup>(١)</sup>

وذلك أن في « كان » فيها ضميراً مستتراً  
مرفوعاً بكان مدلولاً عليه بالحال المشاهدة أي  
إذا كان هو أي ما نحن عليه الآن من السلامة  
في غد فاتني ، وإذا كان هو أي ما تشاهد مني ،  
كما سبق القول .

ومن قرائن الحال ما سبق ، ومثله قولك لمن  
سدد سهماً « القرطاس » ، ولن تأهب لسفر  
« مكة » باضمار « تصيب » و « تريد » المدلول  
عليها بقرينة « الحال »<sup>(٢)</sup>

### القرائن العقلية :

من القرائن العقلية ما يشير الى حذف  
المضاف حذفاً قياسياً ، كقوله تعالى ﴿وجاء  
ربك﴾ أي أمره أو رسوله ، لأن الداعي الى

تقدير المضاف هنا استحالة مجيء الله تعالى ؛ إذ  
المجيء من عوارض الأجسام وهو سبحانه منزّه  
عن ذلك ، وقد يكون منه قوله تعالى : ﴿واسأل  
القرية﴾ أي أهلها لاستحالة سؤال القرية  
عقلاً ، وهي بمعناها الظاهر<sup>(٣)</sup> .

ومن القرائن العقلية في باب « المفعول  
معه » ما أشار اليه ابن مالك بقوله :

والنصب إن لم يحجز العطف يجب  
أو اعتقد اضمار عامل تصب  
ومعناه أنه يجب الحكم بنصب الاسم على  
المفعول معه إذا امتنع العطف لمانع لفظي أو  
معنوي ، فالمعنوي - والقرينة هنا عقلية كما يعلم  
ذلك بأدنى تأمل - كما في نحو سرت والنيل  
ومشيت والحائط ، ولا يمتنع في هذا تقدير  
« عامل » كأن تقول « سرت ولا بست  
النيل » ، وهناك ما يمتنع فيه العطف للمانع  
العقلي ، وهو انتقاد مشاركة ما بعد الواو لما قبلها  
عقلاً ، وتمتنع فيه المعية أيضاً أو تقل فائدة  
الإعلام بها ومن الأول قول الراجز :

علفتها تبناً وماء بارداً  
حتى شئت همالة عينها<sup>(٤)</sup>

(١) التصريح ٣١٤/٨ .

(٢) يجوز أن تحمل حتى هنا على أنها استثنائية مثلها في قول الآخر :  
ليس العطاء من الفضول ساحة

حتى تجود وما لديك قليل

فيكون الفاعل هو المصدر المؤول والتقدير فإن كان لا يرضيك إلا ردي . ذكره اللقاني وهو وجه حسن .

(٣) التصريح ٥٥/٢ وانظر الشيخ يس أيضاً ، وتحقيق الشيخ محيي الدين على التوضيح ١٦٧/٣ .

(٤) ويروي غدت مكان شئت التصريح ٣٤٦/٨ .



ومن الثاني قول الراعي عبيد :

إذا ما الغانيات برزن يوماً

وزججن الحواجب والعيونا.

فإن امتناع المشاركة قدر مشترك فيهما ، أما المصاحبة فتلتقي في الأول ، وتقل فائدة الاعلام بها في الثاني ، ومن ثم يمكن عده من باب المفعول به ، فيقدر في كل مفعول منهما ما يناسبه نحو « سقيتها » في الأول ، و« كحلن » في الثاني ، او يقدر عامل على سبيل التضمين يتعدى إلى كل منهما نحو أنلت وحسنت ، كما في قول طرفه :

لها سبب ترعى به الماء والشجر<sup>(١)</sup>

بقي ما يمتنع العطف فيه لمانع لفظي ، وأقول إنه وارد في الأدلة الصناعية .

الدليل العقلي واللغة :

قد يقال كيف يكون للعقل مجال في اللغة وهي سماع قبل أن تكون قياساً ؟ والجواب انهم فرقوا بين اللغة والكلام ، فاللغة هي مجموع تلك الأجهزة المختلفة ، يمثلها في الصرف الوحدات الصرفية ، أو ما يسمونه « المورفيات » Morphemes ويمثلها في النحو الأبواب النحوية العامة كالنفي والإثبات والشرط والاستفهام ،

وكذا الأبواب الخاصة كالابتداء والخبر والفاعل ونائبه والمفعولات .. الخ . أما الكلام فهو التطبيق العملي لتلك الأجهزة الصامتة التي تحتويها الكتب وتطبيقها هو الذي يبعث فيها الحياة والحركة<sup>(٢)</sup> . ونحن في هذا التطبيق للغة نستخدم قدرتين أثبتت التجارب التربوية الحديثة ترابطهما وهما : القدرة على التعبير والقدرة على التفكير بمعنى أن التعبير يصدر عن التفكير ، ويكونان سواء جودة أو رداءة ، والعكس صحيح ، ومعامل الارتباط بينهما هو

٨ د (٣)

قرائن الظرف اللغوي ومنها أسباب النزول :

معرفة الظرف الذي قيل فيه النص ومنه أسباب النزول بالنسبة لأي الذكر الحكيم أمر هام جداً في إلقاء الأضواء على النص من جميع جوانبه الأدبية واللغوية ، وقد اتضح ذلك في الكلام على حذف صلة الموصول حين تعرضت لقصيدة عبيد بن الأبرص التي مطلعها :

يا ذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحيناً .

وقد حكوا أن الكسائي سئل بحضرة يونس ابن حبيب عن توجيه رفع الخمر في قول الفرزدق :

(١) التصريح ٣٤٦/١ ، المغني ٧٠٣/٢ ، الأشموني والصبان ١٣٩/٢ ، القطر ٢٧٩ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ص ١٧٠ .

(٣) الذكاء : موضوع القدرات للدكتور فؤاد البهي السيد .



غداة أجلت لابن أصرم طعنة

حصين عبيطات السدائف والخمر

فقال الكسائي رفع باضار فعل أي وحلت له الخمر، فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته، غير أنني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولاً<sup>(١)</sup>. ومن ثم نرى أن معاصرة قائل النص ولقاءه، وهو يعالج نصه - كما حدث ليونس - جد معينة على تفهمه ومعرفة أسرارها، حتى قال ابن جني: وقد يستوضح الحمالون والحماميون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر عنه ولم يسمعه ينشده<sup>(٢)</sup>.

وأما اختلاف المفسرين في تقدير حرف الجر في قوله تعالى: (وترغبون أن تنكحوهن) فلاختلافهم في القرينة وهو سبب النزول ولم يكن لانعدام القرينة، وهذا وجه، والوجه الآخر الإيهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لماهين وجاهلن ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن، وعليه جرى صاحب الكشف، وأجاز بعضهم التقديرين<sup>(٣)</sup>. ومما تعرف القرينة فيه بالرجوع إلى ظرف النص حذف الصفة في قول العباس ابن مرداس الصحابي رضي الله عنه:

وقد كنت في الحرب ذا تدراً  
فلم أعط شيئاً ولم أمنع  
التقدير لم أعط شيئاً طائلاً أولم أعط شيئاً  
أستحقه، ولم أمنع من الإعطاء: لئلا يلزم  
التناقض وقصة ذلك أنه لما فرغ رسول الله  
ﷺ من رد سبايا حنين إلى أهلها أعطى المؤلفه  
قلوبهم، فأعطى أبا سفيان وابنه معاوية وناساً  
آخرين من أشراف قريش وأعطى ناساً  
آخرين من غير قريش وكان نصيب بعضهم  
مائة بعير، ونصيب بعضهم أقل من المائة  
وأعطى العباس خمسين من الأباعر فقال يعاتب  
النبي ﷺ:

أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عينة والأقرع.  
وما كان حصن ولا جابس يفوقان مرداس في مجمع.  
وما كنت دون امرئ منها  
ومن تضع اليوم لا يرفع.  
وقد كنت في الحرب.....  
إلا أقاتل من حربة

عديد قوائمه الأربع. الخ

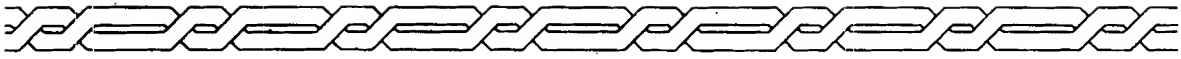
فلما أنشد هذه الأبيات أمام النبي ﷺ  
قال: اقطعوا عني لسانه. فأعطى حتى رضي.  
اهـ (٤).

(١) التصريح ٢٧٤/١.

(٢) الخصائص ٢٤٨/٢٣٧/١.

(٣) المغني ٦٦٩/٢، ٣١٣/١.

(٤) الخزائن ١٤٦/١.



والتقدير السابق قدره صاحب المغني أيضاً  
لدفع التناقض ، وناقشه الدماميني بأن عدم  
الإعطاء لا يناقض عدم المنع ؛ وتقدير الصفة  
لتحري الصدق قال الشنمي لكنه إن لم  
يناقضه عقلاً ناقضه عرفاً .<sup>(١)</sup> اهـ

#### القرائن الصناعية :

تقسيمها إلى بسيط ومركب :

هي ما يختص بمعرفة النحويون ؛ لأنه إنما  
عرف من جهة الصناعة ففي قوله تعالى  
( لأقسم بيوم القيامة ) قالوا إن فعل الحال لا  
يقسم عليه عند البصريين والتقدير « لأننا  
أقسم » وفي قول الأعشى :

إن من لام في بنت بني حسا  
ن ألمه وأعصه في الخطوب

يلزم تقدير اسم إن ضمير الشأن لأن أسماء  
الشرط لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدم<sup>(٢)</sup>  
والقرائن الصناعية تمثل القضايا النحوية  
جميعاً ، بل هي لب لباب هذه الصناعة ، ومن  
ثم لا نضرب لها أمثلة غير هذا . ( القرائن  
الصناعية بسيطة ومركبة ) . وهذه الأدلة منها  
ما يكون بسيطاً يتكون من قضية واحدة ، ومنها  
المركب الذي يتألف من أكثر من قضية ؛ فمن  
القرائن البسيطة ما سبق في بيت الأعشى ، من

أن أسماء الشرط لها الصدارة . ومن القرائن  
المركبة ما استدلوا به على أن « لن » تفيد  
الدعاء في قول الأعشى :  
لن تزالوا كذلكم ثم لا زل  
ت لكم خالدا خلود الجبال

والدليل عند من يرى أنها تفيد الدعاء من  
قضيتين : أولاها أن جملة لا زلت لكم خالدا  
المعطوفة جملة إنشائية لأن « لا » للدعاء والثانية  
هي أن جملة لن تزالوا كذلكم المعطوف عليها لا  
بد أن تكون إنشائية أيضاً لامتناع تخالف  
الجملتين المتعاطفتين خبراً وإنشاء ، وهي القضية  
الثانية في الدليل ، ومن ثم تكون « لن »  
للدعاء ، خلافاً للصفار<sup>(٣)</sup> وغيره ممن يرى جواز  
التخالف .

#### ضرورة القرائن :

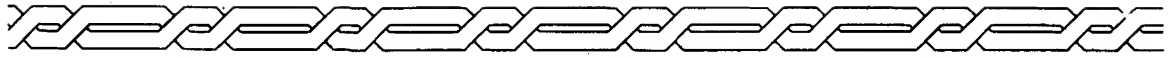
تتعين القرينة في باب « المحذف » فيما إذا  
كان المحذوف جملة بأسرها أو ركناً في جملة وقد  
تبين فيما سبق بعض أنواع هذا المحذف ، أما  
الفضلة فلا تحتاج إلى قرينة ما لم يقع ضرر  
معنوي أو صناعي ، كقولك : ما ضربت إلا  
زيداً ، هذا ويمتنع حذف الموصوف في نحو  
« رأيت رجلاً أبيض » ويجوز في نحو « رأيت  
رجلاً كاتباً » ، ويمتنع حذف المضاف في نحو

(١) الأشموني والصبان ٧٢/٧٠/٣ وانظر التصريح ١١٩/٢ .

(٢) المغني ٦٧٠/٢ .

(٣) المغني ٣١٥/٢ ، ٥٣٥ ، الأشموني والصبان ٢٧٨/٣ .





جاءني غلام زيد ، ويجوز في نحو « وجاء  
ربك » ويمتنع حذف عائد الموصول في نحو جاء  
« الذي هو في الدار » ويجوز في نحو قوله جل  
شأنه « لنزغن من كل شعبة أيهم أشد » ،  
ويمتنع حذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن ، لأن  
ما بعده جملة تامة مستغنية عنه ، ومن ثم جاز  
حذفه في باب « إن » نحو « إن بك زيد  
مأخوذ » ؛ لأن عدم المنصوب يدل عليه . وقد  
عقد ابن هشام « باباً للحذف » تناول فيه  
حذف ما يقرب من أربعين باباً نحوياً<sup>(١)</sup> .

وقد اتضح من الدراسة السابقة أهمية  
« القرائن » بوجه عام ، ولا سيما تلك التي تتعلق  
بأسباب النزول والظرف الذي قيل فيه النص ،  
ومن ثم ينبغي للنحوي أن يلم بظروف النص  
الذي يعالجه ، كما ينبغي له معرفة الأمثال وما  
جرى مجراها فيما يتناوله بالدراسة ، فقد يجب  
حذف الفعل في المثل ؛ لأن الأمثال لا تغير ،  
وكذا ما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال لا  
يغير أيضاً<sup>(٢)</sup> .

وما أجاز به بعضهم في الشاذ من رفع المفعول  
ونصب الفاعل إذا أمكن فهم المعنى دليل على  
أهمية القرائن ، فقد سمع في كلامهم خرق  
الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر ، وجعله ابن  
الطراوة قياساً مطرداً<sup>(٣)</sup> ، على أن من العرب من  
يرفعها معاً ، ومنهم من ينصبها معاً ذكره ابن  
هشام في شرح « بانت سعاد »<sup>(٤)</sup> . أما رفعها  
معاً فقد جاء - وهو مشكل - في قول الشاعر :

هيهات قد سفهت أمة رأيها  
واستجهلت حلماؤها علماؤها  
جرت تشاجر بينهم بتناحر  
قد كفرت آباؤها أبنائها<sup>(٥)</sup>

وأعتقد أنه من خطأ النساخ ، حتى تناح  
لنا معرفة الظرف الذي قيل فيه النص أو شذوذ  
وكذا أقول في نصيبيها معاً . أما رفع المفعول  
ونصب الفاعل فقد جعل الشاطبي المرفوع  
فاعلاً ، والمنصوب فاعلاً اصطلاحاً ، وإن كان  
المعنى على خلافه حفاظاً على القاعدة .<sup>(٦)</sup>

د. عبد القادر أبو سليم  
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة

(١) المغني ٦٦٨/٢ .

(٢) التصريح ٣١٥/٣١٤/١ .

(٣) التصريح ٢٦٩/١ .

(٤) يس على التصريح ٢٧٠/١ .

(٥) كشف المشكل ٢٣٦/٣ .

(٦) الصبان ٧٠/٢ .